

صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية
ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري

القوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

وتقرير مراقبي الحسابات عليها

دكتور / خالد عبد العزيز حجازى

شريف منصور دبوس

Crowe

محاسبون قانونيون ومستشارون

راسل بيدفورد

محاسبون قانونيون ومستشارون

-	تقرير مراقبي الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة التغير في صافي اصول الصندوق لحملة الوثائق
٤	قائمة التدفقات النقدية
٢٦-٥	الايضاحات المتممة للقوائم المالية

دكتور / خالد عبد العزيز حجازى
Crowe
محاسبون قانونيون ومستشارون

شريف منصور دبوس
راسل بيدفورد
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية ذو النمو الرأسمالى بالجنيه المصرى

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية ذو النمو الرأسمالى بالجنيه المصرى والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والتغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الإستثمار عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية مدير الإستثمار "شركة أزيوت مصر لإدارة الصناديق و محافظ الأوراق المالية" ، فمدير الإستثمار مسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية مدير الإستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقبى الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الإستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الإستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الإستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لصندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري في ٣١ مارس ٢٠١٩ ، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يسك مدير الإستثمار حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متقنة مع ما هو وارد بتلك الحسابات . كما أنما تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقبا الحسابات



دكتور / خالد عبد العزيز حجازي

Crowe

سجل مراقبى الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢)

د. خالد عبد العزيز حجازي

سجل مراقبى حسابات الهيئة

العامة للرقابة المالية رقم ٧٢

شريف منصور دبوس

راسل بيدفورد

سجل مراقبى الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٤٧)

مستشارون

ومستشارون

راسل بيدفورد



القاهرة في ٦ يوليو ٢٠٢٠

صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية
(ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية
قائمة المركز المالي
في ٣١ مارس ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٠ جنيه مصري	إيضاح رقم	
٢ ٢٦٨ ١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	(١٠)	الأصول
٢٠ ٥٦٣ ٩٤٣	١٣ ٦٩٦ ٩٠٨	(١١)	التقديرة بالبنوك
٨٨ ٧٢٩	٥٣٦ ٢٤٦	(١٢)	استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح الخسائر - أسهم
٢٢ ٩٢٠ ٨٠٧	١٦ ٨٧٩ ٠٧٨		أصول أخرى
			مجموع الأصول
٧٥١ ٤٤٦	٣٠٢ ٨٥٠	(١٣)	الالتزامات
٩٨ ٠٠٢	٩٨ ٠٠٢		التزامات أخرى
٨٤٩ ٤٤٨	٤٠٠ ٨٥٢		مخصص مطالبات محتملة
٢٢ ٠٧١ ٣٥٩	١٦ ٤٧٨ ٢٢٦		مجموع الالتزامات
٢١١ ٥٠٧	٢٢٠ ٣٦٣		صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
١٠٤,٣٥	٧٤,٧٨		عدد الوثائق القائمة
			نصيب الوثيقة من صافي أصول الصندوق

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

أسامة عبد القادر
مدير الاستثمار

شركة ازيموت مصر لإدارة الصناديق وحافظ الأوراق المالية

بنك المؤسسة العربية المصرفية - ش.م.م

هنا محمود غنيم
رئيس لجنة التدقيق
←

القاهرة في - ٢٠١٩
تقرير مراقبي الحسابات "مرفق"

صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية
(ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحة التنفيذية
قائمة الدخل

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	ايضاح رقم	عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢١٨٥٠	-		توزيعات أرباح أسهم
١٦١٤٦٣	٦٧٩٣٥		فوائد دائنة
١٤٠٥٧٧٢	(٣٨٩٩٨١٦)	(٨)	صافي التغير في الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - أسهم
١٢١٦٧١٨	(٢٥٢٦٩٢٦)	(٧)	صافي أرباح (خسائر) بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٨٠٥٨٠٣	(٦٣٥٨٨٠٧)		إجمالي الإيراد
(٤٦١٦٧)	(٢٤٤٧٤)	(١١-٢٠)	يخصم:
(٥٠٧٨٤)	(٢٦٩٢١)	(١٢-٢٠)	أتعاب مدير الإستثمار
(٢٠٣٥٩٣)	(٧٥٧٢٣)	(٩)	أتعاب وعمولات البنك
(٣٠٠٥٤٤)	(١٢٧١١٨)		مصروفات أخرى
			إجمالي المصروفات
(٣٠٣١٣)	(٢٩٩٢)		يضاف/يخصم
٢٤٧٤٩٤٦	(٦٤٨٨٩١٧)		فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
٢٤٧٤٩٤٦	(٦٤٨٨٩١٧)		التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق قبل الضرائب
			التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق بعد الضرائب

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

بنك المؤسسة العربية المصرفية - ش.م.م

د. محمد عيسى
رئيس مجلس الإدارة
د. عيسى

مدير الاستثمار
شركة ازيوت مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية

د. عيسى

صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية
(ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٣٥ ١١٦ ٥٢٩	٢٢ ٠٧١ ٣٥٩
٧٢٩ ٨١٠	١ ٠١٩ ٢٣٩
(٦٢٣ ٨١٦)	(١٢٣ ٤٥٥)
٢ ٤٧٤ ٩٤٦	(٦ ٤٨٨ ٩١٧)
<u>٣٧ ٦٩٧ ٤٦٩</u>	<u>١٦ ٤٧٨ ٢٢٦</u>

صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق في أول الفترة
يضاف / يخصم
المحصل من إصدارات ووثائق الإستثمار خلال الفترة
المدفوع لإستردادات ووثائق الإستثمار خلال الفترة
الزيادة أو (القص) في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق خلال الفترة
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق في نهاية الفترة

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

مدير الاستثمار

شركة ازيوت مصر لادارة الصناديق ومحافظ الاوراق المالية

بنك المؤسسة العربية المصرفية - ش.م.م

صالح محمود عيسى
مدير حملة الوثائق
لجنة التدقيق

صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية
(ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

<u>٣١ مارس ٢٠١٩</u>	<u>٣١ مارس ٢٠٢٠</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢ ٤٧٤ ٩٤٦	(٦ ٤٨٨ ٩١٧)	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
		التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق وفقاً لقائمة الدخل قبل الضرائب
(٣ ٦٤٤ ٢٠٣)	٦ ٨٦٧ ٠٣٥	<u>التغير في</u>
(٢٩٧ ٦٣٢)	(٤٤٧ ٥١٧)	(١١) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - أسهم
١٤٣ ٦٨٨	(٤٤٨ ٥٩٦)	(١٢) أصول أخرى
(١ ٣٢٣ ٢٠١)	(٥١٧ ٩٩٥)	(١٣) التزامات أخرى
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٧٢٩ ٨١٠	١ ٠١٩ ٢٣٩	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٦٢٣ ٨١٦)	(١٢٣ ٤٥٥)	المحصل من إصدارات وثائق الإستثمار
١ ٠٥ ٩٩٤	٨٩٥ ٧٨٤	المدفوع لإستردادات وثائق الإستثمار
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(١ ٢١٧ ٢٠٧)	٣٧٧ ٧٨٩	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٦ ٦٧٣ ٢٢٧	٢ ٢٦٨ ١٣٥	النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٥ ٤٥٦ ٠٢٠	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	(١٠) النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

بنك المؤسسة العربية المصرفية - ش.م.م

د. محمد عظيم

رئيس لجنة التدقيق

د. عظيم

مدير الإستثمار

شركة ازيموت مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية

د. محمد

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية الأول

ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠٢٠

١. نبذة عن الصندوق

١-١ الكيان القانوني والنشاط

أنشأ بنك المؤسسة العربية المصرفية صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري وذلك كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وبموجب موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٨، وموافقة الهيئة العامة لسوق المال بموجب الترخيص رقم (٤٦٦) الصادر بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٨ لمباشرة هذا النشاط.

٢-١ غرض الصندوق

يهدف الصندوق إلى تشجيع الاستثمار وبصفة خاصة صغار المستثمرين وذلك لاستثمار أموالهم بطريقة غير مباشرة في البورصة المصرية حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة متنوعة من الأوراق المالية لشركات مختلفة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك بهدف تحقيق نمو في استثمارات الصندوق في ظل درجة مقبولة من المخاطر.

٣-١ مدير الإستثمار

عهد البنك بإدارة الصندوق إلى شركة أزييموت مصر لإدارة صناديق الإستثمار ومحافظ الأوراق المالية (شركة مساهمة) هذا وقد بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ستمائة وثمانية وسبعون ألف وخمسمائة وواحد وسبعون وثيقة، القيمة الإسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه (مائة جنيه مصري) بإجمالي مبلغ سبعة وستون مليون وثمانمائة وسبعة وخمسون ألف ومائة جنيه مصري خصص منها لبنك المؤسسة العربية المصرفية خمسون ألف وثيقة قيمتها خمسة مليون جنيه ولا يجوز للبنك استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق. يشارك حاملو وثائق الإستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق ويمكن للمستثمر استرداد الوثائق وفقاً للقيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الاسترداد، وعند تصفية الصندوق تسدد التزاماته ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثنائه إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق.

٤-١ شركة خدمات الإدارة

يستحق للشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار (Serv Fund) أتعاب نظير الالتزامات التي يقوم بها وذلك وفقاً للمادة (١٦٧) قرار وزير الإستثمار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ وفقاً للاتي:

أ- واحد في الالف سنويا من صافي اصول الصندوق حتى يصل حجم الصندوق الى ٢٠٠ مليون جنيه مصري.

ب- سبعة ونصف في العشرة آلاف سنويا من صافي اصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ٢٠٠ مليون جنيه مصري و٤٠٠ مليون جنيه مصري.

ت- نصف في الالف سنويا من صافي اصول الصندوق إذا تخطى حجم الصندوق ٤٠٠ مليون جنيه مصري ، أما تكلفة إرسال كشوف حساب للعملاء فيستحق لشركة خدمات الإدارة مبلغ ثمانية جنيهاً عن كل كشف حساب و تسدد عند تقديم مطالبة رسمية من الشركة بعد الإقفال الربع سنوى وذلك بموجب فواتير فعلية .

فيما يلي أمثلة لأهم مسئوليات شركة خدمات الإدارة:
تقوم شركة خدمات الإدارة بما يلي:

- ١- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
 - ٢- حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق .
 - ٣- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار.
 - ٤- تقييم الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة في البورصة (التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها) وذلك بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة تعيين مستشار مالي متخصص لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديددها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة.
- وتلتزم الشركة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:
- أ- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
 - ب- تاريخ القيد في السجل الآلي.
 - ت- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
 - ث- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
 - ج- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق المفتوح.

٥-١ مدة الصندوق

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام على أن تشمل السنة المالية الأولى للصندوق المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية (من ١٠ أغسطس ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩) ومدة الصندوق عشرة أعوام تبدأ من تاريخ مزاولة الصندوق النشاط. وطبقاً لموافقة البنك المركزي بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ تمت موافقة البنك المركزي المصري على مد أجل الصندوق لمدة عشر سنوات أخرى قابلة للتجديد.

٢. أسس الأعداد

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.
تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل لجنة الاشراف في تاريخ ٦ / ٧ / ٢٠٢٠ .

٣. عملة التعامل وعملة العرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٤. استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.
- لا يوجد لديه أصول والتزامات جوهرية تتطلب استخدام التقديرات والحكم الشخصي.

٥. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

يملك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تتطلبه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة واستثمارات في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى التي ينوي الاحتفاظ بها لفترات غير محددة. تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة. يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار. اية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار. وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبناها الصندوق لخفض آثار تلك المخاطر:

١-٥ خطر الائتمان

- تعتبر ارصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك والحوافد المستحقة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.
- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم لمالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.
- إن خطر الائتمان الناتج عن عمليات الأوراق المالية المباعة التي لم تحصل قيمتها بعد يعتبر مخفضاً نظراً لانخفاض فترة استحقاق تحصيل تلك المبالغ. بالإضافة إلى قيام صندوق ضمان مخاطر التسويات بضمان السداد نيابة عن السماسرة في حالة تعثرهم.
- يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك عن طريق فتح حسابات لدى بنوك حسنة السمعة وذات جودة ائتمانية مقبولة، ١٠٠٪ من الأرصدة لدى البنوك تمثل ارصدة مودعة لدى البنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية بالرجوع إلى البيانات التاريخية. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك اخذاً في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.
- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢٢٦٨١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	حسابات جارية بالبنوك
٦٢٤	٤٨٦	فوائد مستحقة عن الحساب الجاري

٢-٥ خطر السيولة

- يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صندوق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

- يوضح الجدول التالي مواعيد إستحقاق الإلتزامات المالية غير المخصصة للصندوق بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

٣١ مارس ٢٠٢٠	أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
مجموع الإلتزامات	٣٠٢٨٥٠	-	٣٠٢٨٥٠
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق*	١١٤٧٨٢٢٦	٥٠٠٠٠٠٠	١٦٤٧٨٢٢٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
مجموع الإلتزامات	٧٥١٤٤٦	-	٧٥١٤٤٦
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق*	١٧٠٧١٣٥٩	٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٧١٣٥٩

* يتم تحديدها في حالة وجود التزامات تعاقدية للاسترداد (مثل الصناديق النقدية المؤسسة من قبل البنوك والتي توفق أوضاعها طبقاً للنسب المحددة من قبل البنك المركزي المصري).

- ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستثمار في أدوات حقوق ملكية وأدوات دين قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال أقل من سنة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

٣١ مارس ٢٠٢٠	أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
أسهم	١٣٦٩٦٩٠٨	-	١٣٦٩٦٩٠٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
أسهم	٢٠٥٦٣٩٤٣	-	٢٠٥٦٣٩٤٣

٣-٥ خطر السوق

- يشتمل خطر السوق على كل من الخسائر والارياح المحتملة، كما يتضمن خطر العملات الأجنبية، وخطر سعر الفائدة، كذلك خطر سعر السوق.

- وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار باتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على الأوراق المالية ووثائق صناديق استثمار واستخدام أساليب التحليلات الفنية المناسبة لكل أداة من الأدوات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بالإضافة إلى:

١. تنوع الاستثمار وعدم زيادة ما يستثمر في شراء ورقة مالية لشركة واحدة عن ١٥٪ من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز ٢٠٪ من أوراق تلك الشركة.

٢. إجراء الدراسات اللازمة قبل اتخاذ قرارات الشراء بما يضمن شراء أسهم لشركات تتمتع بقدر من النمو وتنتمي إلى صناعة أو قطاع صناعي متطور.
٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن ٢٠٪ من أمواله وبما لا يجاوز ٥٪ من أموال الصندوق المستثمر فيه.
٤. أن يتم اختيار الأوراق المالية المستهدف شرائها من واقع قائمة الأوراق المالية التي تعد بناء على دراسات دقيقة لأوضاع هذه الأوراق.
٥. لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠٪ من صافي أصول الصندوق.
٦. لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره في الصندوق بصفة عامة عن ٩٥٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق.

- وتبين إيضاحات رقم (١١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أنواع الاستثمارات وأنشطتها ونسبة المساهمة في رأس مال كل منها ونسبة المساهمة إلى صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق.

١-٣-٥ خطر تغير سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة على الأصول والالتزامات المالية للصندوق، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار غالبية أموالها في أصول مالية ذات فائدة ثابتة أو لا يستحق عنها فوائد واستثمار أي زيادة في النقدية وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل وذلك للحد من تعرض الصندوق لهذا الخطر. وفيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر سعر الفائدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	حسابات جارية
٢٢٦٨ ١٣٥	٢٦٤٥ ٩٢٤	

٢-٣-٥ خطر العملات الأجنبية

- يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية والدخول في صفقات بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناء على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.
- يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول ذات طبيعة نقدية - بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	دولار أمريكي (المعادل بالجنيه المصري)
٢٠ ٩٤٧	٢٧٩ ٦٧٨	

- ولا يوجد في تاريخ الميزانية التزامات بعملات اجنبية.
- وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٢٠-١) تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية، فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ المركز المالي .

إختبار حساسية تغير سعر العملات الأجنبية

(يتم اختبار حساسية تغير سعر العملات الأجنبية إذا كانت الأرصدة هامة ومؤثرة وتؤخذ هذه النسب من واقع دراسات السوق وخبرة الإدارة مثل S&P ، Moody's، Fitch)

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (نو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

٦. القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	٣١ مارس ٢٠٢٠
٢ ٦٤٥ ٩٢٤	-	-	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	النقدية بالبنوك
				أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال
				الأرباح والخسائر:
١٣ ٦٩٦ ٩٠٨	-	-	١٣ ٦٩٦ ٩٠٨	الأسهل
١٦ ٣٤٢ ٨٣٢	-	-	١٦ ٣٤٢ ٨٣٢	الإجمالي

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢ ٢٦٨ ١٣٥	-	-	٢ ٢٦٨ ١٣٥	النقدية بالبنوك
				أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال
				الأرباح والخسائر:
٢٠ ٥٦٣ ٩٤٣	-	-	٢٠ ٥٦٣ ٩٤٣	الأسهل
٢٢ ٨٣٢ ٠٧٨	-	-	٢٢ ٨٣٢ ٠٧٨	الإجمالي

٧. صافي أرباح (خسائر) بيع أصول مالية

أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠
١ ٢١٦ ٧١٨	(٢ ٥٢٦ ٩٢٦)
١ ٢١٦ ٧١٨	(٢ ٥٢٦ ٩٢٦)
	الإجمالي

٨. صافي التغير في الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠
١ ٤٠٥ ٧٧٢	(٣ ٨٩٩ ٨١٦)
١ ٤٠٥ ٧٧٢	(٣ ٨٩٩ ٨١٦)
	الإجمالي

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (نو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

٩. مصروفات أخرى

٣١ مارس ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
(٢٩ ٢٩٣)	(٢٩ ٥٣٧)	أتعاب المراجعة
(١٢ ٣٢٩)	(١٢ ٤٣٢)	مصارييف الإعلان
(٤ ١٩٨)	(١ ٨٨٣)	عمولة أمين الحفظ
(١١٩ ٦٦٢)	.	أتعاب أداء
(١٣ ١١٤)	(١٣ ٢٦٠)	الإعلان الأسبوعي
(٢ ١٨٥)	.	ضرائب دخل
(٩ ٢٣٣)	(٤ ٨٩٤)	اتعاب شركة خدمات الإدارة
(٧٤٠)	(٧٤٦)	اتعاب جماعة حملة الوثائق
(٢ ٩٥٩)	(٢ ٩٨٤)	اتعاب لجنة الاشراف
(٣ ٦٩٩)	(٣ ٧٣٠)	اتعاب المستشار الضريبي
(٥ ٠٠٠)	(٥ ٣٢٥)	اشترك هيئة الرقابة المالية
(٣١١)	.	مصروفات تطوير
(٨٧٠)	(٩٣٢)	مصروفات بنكية
(٢٠٣ ٥٩٣)	(٧٥ ٧٢٣)	الإجمالي

١٠. النقدية بالبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢ ٢٦٨ ١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	حسابات جارية بالبنوك
-	-	ودائع لأجل لدى البنوك (استحقاق اقل من ثلاثة أشهر)
٢ ٢٦٨ ١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	الإجمالي

النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٢ ٢٦٨ ١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	حسابات جارية بالبنوك
-	-	ودائع لأجل لدى البنوك (استحقاق اقل من ثلاثة أشهر)
٢ ٢٦٨ ١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	الإجمالي

صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (نمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

١١. إستثمارات في أوراق مالية – أسهم

يتمثل رصيد بند إستثمارات في أوراق مالية – أسهم في تاريخ القوائم المالية مبلغ ١٣ ٦٩٦ ٩٠٨ جنية مصرى في القطاعات التالية:

نسبة القيمة السوقية لصافي أصول الصندوق	نسبة عدد الأسهم إلى عدد أسهم الشركة	القيمة السوقية	متوسط التكلفة	عدد الأسهم في ٣١ مارس ٢٠٢٠	البيان
قطاع البنوك					
١٠,٠٧%	٠,٠٨%	١ ٦٥٩ ٧٤١	١ ٩٢٣ ٣٤١	٢١٨ ١٠٠	البنك المصرى لتنمية الصادرات
١٤,٠٧%	٠,٠٣%	٢ ٣١٨ ٤٧٦	٣ ٢٣٠ ٧٣٧	٣٩ ٤٥٠	البنك التجاري الدولي
		٣ ٩٧٨ ٢١٧	٥ ١٥٤ ٠٧٨		إجمالي قطاع البنوك
قطاع منتجات منزلية و شخصية					
٥,٣%	٠,٢٤%	٨٧٤ ٠٩٤	١ ٠١٨ ٠٠٠	١ ٦٢ ٤٧١	النساجون الشرقيون للسجاد
		٨٧٤ ٠٩٤	١ ٠١٨ ٠٠٠		إجمالي قطاع منتجات منزلية و شخصية
قطاع مقاولات و إنشاءات هندسية					
١,٩٧%	٠,٠٤%	٣٢٤ ٩٥٠	٤٩٧٣٠٠	٥ ٠٠٠	اوراسكوم كونستراكشن plc
		٣٢٤ ٩٥٠	٤٩٧٣٠٠		اجمالي قطاع مقاولات و إنشاءات هندسية
قطاع الخدمات المالية					
٥,٧٤%	٠,٠٠٦%	٩٤٦ ٠٩٨	١ ٣٥٩ ٦٨٨	٦٤ ١٦٤	القابضة المصرية الكويتية
١,٦١%	٠,٠١٣%	٢٦٥ ٠٠٠	٤٦٠ ٠٠٠	١٠٠٠٠٠	سي أي كابيتال القابضة
٧,٧١%	٠,٠٤٥%	١ ٢٧١ ٠٨٥	٢ ٠٦١ ١٣٨	٤١٩ ٥٠٠	بايونير القابضة للاستثمارات المالية
		٢ ٤٨٢ ١٨٣	٣ ٨٨٠ ٨٢٦		اجمالي قطاع الخدمات المالية
قطاع العقارات					
٥,٦%	٠,٠١٦%	٩٢٢ ١٥٢	١ ١٨٦ ٨٨٣	٩٢ ٤٠٠	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
٧,٠٦%	٠,٠٢٦%	١ ١٦٣ ٧٦٢	١ ٨٠٣ ٦٤٤	٣٧٤ ٢٠٠	مدينة نصر للاسكان والتعمير
١٠,٨%	٠,٠١٥%	١ ٧٨٠ ٢٣٦	١ ٧٩١ ٠٣٧	٦٨٤ ٧٠٦	إعمار مصر للتنمية
		٣ ٨٦٦ ١٥٠	٤ ٧٨١ ٥٦٤		اجمالي قطاع العقارات

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

قطاع رعاية صحية و أدوية					
٢٩,٠٠%	١١,٥٧%	١٩٠٦٤١٤	٢٠٢٤٠١٨	٢٣٨٦٠٠	ابن سينا فارما
		١٩٠٦٤١٤	٢٠٢٤٠١٨		
إجمالي قطاع رعاية صحية و أدوية					
قطاع اتصالات و إعلام و تكنولوجيا المعلومات					
٤,٠٠%	١,٦١%	٢٦٤٩٠٠	٢٤٠٩٣٨	٣٠٠٠٠	فوري لتكنولوجيا البنوك و المدفوعات الالكترونية
		٢٦٤٩٠٠	٢٤٠٩٣٨		
إجمالي قطاع اتصالات و إعلام و تكنولوجيا المعلومات					
الإجمالي في ٣١ مارس ٢٠٢٠					
١٣ ٦٩٦ ٩٠٨ ١٧ ٥٩٦ ٧٢٤					
البيان					
عدد الأسهم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
قطاع البنوك					
٢,٠٠%	٩,١٨%	٢٠٢٥٦٨٨	١٨٦١٦٥٣	٢٤٤٠٠	البنك التجاري الدولي
		٢٠٢٥٦٨٨	١٨٦١٦٥٣		
إجمالي قطاع البنوك					
قطاع منتجات منزلية و شخصية					
٢٥,٠٠%	٥,٢٢%	١١٥٢٩٥١	١١٢٣٤٦٧	١٠٩١٨١	النساجون الشرقيون للسجاد
		١١٥٢٩٥١	١١٢٣٤٦٧		
إجمالي قطاع منتجات منزلية و شخصية					
قطاع خدمات و منتجات صناعية و سيارات					
٥٥,٠٠%	١٠,٠٧%	٢٢٢١٦١٦	٢٢٤٨٣٤٩	٦٠٣٧٠٠	جي بي اوتو
		٢٢٢١٦١٦	٢٢٤٨٣٤٩		
إجمالي قطاع خدمات و منتجات صناعية و سيارات					

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 تابع الإيضاحات المتصلة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

قطاع الخدمات المالية

٧٧ ٣٦٤	١٧٠٠ ٤٥٥	١٦٣٩ ٤٠٧	٪٧,٤٣	٪٠,٠٠٨	القابضة المصرية الكويتية
٥٠٠٠	٥٢٦ ٧٢٢	٤٩٧ ٣٠٠	٪٢,٢٥	٪٠,٠٠٤	اوراسكوم كونستراكشن plc
٦٨٣ ٠٠٠	١٢٨٧ ٠٤١	١١٥٩ ٠٥١	٪٥,٢٥	٪٠,٠٠٩	المجموعة المالية-هيرمس
١٠٠ ٠٠٠	٤٥٤ ٠٧٧	٤٦٠ ٠٠٠	٪٢,٠٨	٪٠,٠١٣	سي أي كابيتال القابضة
٨٥٠ ٠٠٠	٢ ٠٥٧ ٦٤٩	٢ ٠٧٤ ٠٠٠	٪٩,٤٠	٪٠,٠٠٦	القلعة للاستثمارات المالية
٣٠٠ ٠٠٠	١ ٦٣١ ٨٩٩	١ ٥٧٢ ٠٠٠	٪٧,١٢	٪٠,٠٣٢	بايونير القابضة للاستثمارات المالية
	٧ ٦٥٧ ٨٤٣	٧ ٤٠١ ٧٥٨			اجمالي قطاع الخدمات المالية

قطاع الكيماويات

٤٧ ٦٠٠	١١٠٣ ٣٣٧	٩٩٥ ٣١٦	٪٤,٥١	٪٠,٠٠٣٨	ابو قير للاسمدة و الصناعات الكيماوية
١٤٦ ٣٠٠	١٢٩١ ٩٣٣	١٧٢٩ ٢٦٦	٪٧,٨٣	٪٠,٢٠١	المالية و الصناعية المصرية
	٢ ٣٩٥ ٢٧٠	٢ ٧٢٤ ٥٨٢			إجمالي قطاع الكيماويات

قطاع العقارات

٦٥ ٤٠٠	٨٦٣ ٤٥٥	٩٠٧ ٧٥٢	٪٤,١١	٪٠,٠١١	القاهرة للاستثمار و التنمية العقارية
٣٧٤ ٢٠٠	١٧٩٧ ٢٣٩	١٨٠٣ ٦٤٤	٪٨,١٧	٪٠,٠٣٤	مدينة نصر للاسكان و التعمير
٥٤ ٤٠١	١٣٢٦ ٥٠٥	١٢٨٤ ٩٥٢	٪٥,٨٢	٪٠,٠٠٠٠٥	مصر الجديدة للاسكان و التعمير
	٣ ٩٨٧ ١٩٩	٣ ٩٩٦ ٣٤٨			اجمالي قطاع العقارات

قطاع موارد أساسية

١٠٠ ٠٠٠	١ ١٨٠ ٦٨٨	١ ٠٤١ ٠٠٠	٪٤,٧٢	٪٠,٠١٨	حديد عز
	١ ١٨٠ ٦٨٨	١ ٠٤١ ٠٠٠			اجمالي قطاع موارد أساسية
	٢٠ ٤٥٤ ٣٦٩	٢٠ ٥٦٣ ٩٤٣			الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٢. أصول أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
	٥٣٥ ٧٦٠	-	مبيعات أوراق مالية - تحت التسوية
	٤٨٦	٦٢٤	فوائد مستحقة عن الحساب الجارى
	-	٨٨ ١٠٥	عوائد مستحقة عن توزيعات أرباح - أسهم
	٥٣٦ ٢٤٦	٨٨ ٧٢٩	الإجمالي

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (نمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 تابع الإيضاحات المتصلة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

١٣. التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
١٤٣٤٢	٨٠٤٩	أتعاب عمولات البنك المستحقة
١٣٠٣٨	٧٣١٧	أتعاب الإدارة المستحقة
٨٨١١	-	ضرائب على الكوبون المستحق
٤٢٧٧٧	٤٦٩٨٩	الإعلان الأسبوعي المستحق
١١٣٢	٦١٧	اتعاب أمناء الحفظ المستحقة
١٠٩٤٥٠	١٣٨٩٨٧	أتعاب المراجعة المستحقة
٧٤١٤٤	٨٦٥٧٦	مصروفات دعاية وإعلان المستحقة
٢٦٠٨	١٤٦٣	اتعاب شركة خدمات الإدارة
٣٠٠٠	٧٤٦	اتعاب جماعة حملة الوثائق
١٢٠٠٠	٢٩٨٤	اتعاب لجنة الاشراف
١٥٠٠٠	٧٧٣٠	اتعاب المستشار الضريبي
١٠٦٧	١٣٩٢	رسوم تطوير هيئة الرقابة المالية
٤٥٤٠٧٧	-	مشتريات أوراق مالية - تحت التسوية
٧٥١٤٤٦	٣٠٢٨٥٠	الإجمالي

ووفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٩ فيتم حساب رسم التطوير بنسبة ٢ في العشرة الاف من إجمالي الإيرادات وذلك كما يلي:

إجمالي الإيرادات الربع الأول من عام ٢٠٢٠	(٦٣٥٨٧٠٧)
إجمالي رسم التطوير بنسبة ٢ في العشرة الاف	-

١٤. الوثائق المملوكة للجهة المؤسسة للصندوق

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	
٨٩٢٢١٦٩	٦٣٩٣٤٨٩	القيمة السوقية للوثائق المملوكة لبنك المؤسسة العربية المصرفية بناء على عدد الوثائق القائمة (٨٥٥٠٠ وثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ و ٨٥٥٠٠ وثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)
(٥٠٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠٠)	الحد الأدنى لملكية الجهة المؤسسة طبقاً لنشرة الاكتتاب
٣٩٢٢١٦٩	١٣٩٣٤٨٩	المبلغ الفائض

١٥. ضرائب الدخل

- (١) بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون احكاما بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وذلك بإخضاعها للضريبة على الدخل مع فرض ضرائب على التوزيعات من والى الصندوق وأيضا ضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة مع الاخذ في الاعتبار الإعفاءات التالية:
- أ- اعفاء توزيعات صناديق الاستثمار في الأوراق المالية المنشأة وفقا لقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ التي لا تقل استثمارها في الأوراق المالية وغيرها من أدوات الدين عن (٨٠٪).
- ب- اعفاء توزيعات صناديق الاستثمار القابضة التي يقتصر الاستثمار فيها على صناديق الاستثمار المشار إليها في البند السابق.
- ت- اعفاء ٩٠٪ من توزيعات الأرباح الى تحصل عليها صناديق الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار القابضة المشار إليها في البندين اعاليه.
- ث- اعفاء عائد الاستثمار في صناديق الاستثمار النقدية.
- ج- اعفاء عائد السندات المقيدة في جداول بورصة الأوراق المالية دون سندات خزانة.
- ح- اعفاء أرباح صناديق الاستثمار الى يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره.

- (٢) بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:
- أ- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥% من صافي الأرباح السنوية.
- ب- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٥ وقد تم مد هذه الفترة لتصبح حتى تاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠ وفقا لقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٨.

١٦. القيمة الإستردادية لوئائق استثمار الصندوق

وئائق الصندوق القابلة للاسترداد

تمنح وئائق الصندوق القابلة للاسترداد حملة الوثائق الحق في استرداد الوثائق المملوكة لهم والحصول على قيمة تلك الوثائق نقدا وفقا لنصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في تاريخ الاسترداد مما يترتب عليه زيادة التزامات الصندوق بالقيمة الحالية للوئائق المستردة (القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الاسترداد). ويتم إثبات وئائق الصندوق بالقيمة السوقية (القيمة الاستردادية للوئائق) في تاريخ القوائم المالية.

استرداد الوثائق الأسبوعي

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه بصورة قانونية أن يقدم طلب استرداد بعض أو جميع وئائق الاستثمار المكتتب فيها أو المشتراه بتقديم طلب الاسترداد خلال ساعات العمل الرسمية وحتى الساعة الثانية عشر ظهرا في اخر يوم عمل مصري من كل أسبوع لدى أي فرع من فروع بنك المؤسسة العربية المصرفية.
- تتحدد قيمة الوثائق المطلوب استردادها على اساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق وفقا لأول تقييم بعد تقديم طلب الاسترداد ووفقا للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري في نشرة اكتاب الصندوق والتي يتم الاعلان عنها يوميا بفروع البنك.

- يتم خصم قيمه الوثائق المطلوب استردادها من اصول الصندوق اعتباراً من بداية يوم العمل لتقديم الطلب وفقاً لتقييم القيمة الاستردادية.
- يتم الوفاء بقيم الوثائق المطلوب استردادها بحد أقصى يومي عمل من تاريخ التقييم للقيمة الاستردادية.
- لا يجوز للصندوق ان يرد الى حملة الوثائق قيمه وثائقهم او ان يوزع عليهم عائدهم بالمخالفة لشروط الاصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق واحكام المادة (١٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون.
- يتم الاسترداد بإجراء قيد دفترى بتسجيل عدد الوثائق المستردة في حساب حامل الوثائق بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الادارة.
- ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على اساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقاً للمعادلة المشار اليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري من هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يومياً داخل البنك بالإضافة إلى الإعلان عنها أسبوعياً يوم الأحد بإحدى الجرائد اليومية.
- يلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها خلال يوم العمل المصري التالي من تاريخ طلب الاسترداد.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو السداد النسبي

- وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) من لائحة القانون يجوز للجنة الاشراف على الصندوق، بناء على اقتراح مدير الاستثمار، في الظروف الاستثنائية أن يقرر وقف الاسترداد أو السداد النسبي مؤقتاً وفقاً للشروط التي تحددها نشرة الاكتتاب، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الاسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره. وتعتبر الحالات التالية ظروفًا استثنائية تبرر الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:
- تزامن طلبات التخارج من الصندوق وبلوغها حداً كبيراً يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لطلبات الاسترداد.
 - حالات القوة القاهرة.
 - عجز شركة الإدارة عن تحويل الأوراق المالية المدرجة في حافظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادتها.
 - ويتم الوقف أو السداد النسبي وتقدير هذه الظروف الاستثنائية وغيرها تحت اشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها ويكون هذا الوقف مؤقتاً الى أن تزول اسبابه والظروف التي استلزمته.
 - ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.
 - ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الاسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف. ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاسترداد.

شراء الوثائق الأسبوعي

- يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسمية وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع لدى أي فرع من فروع بنك المؤسسة العربية المصرفية مرفقاً به المبلغ المراد استثماره في الصندوق.
- يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شرائها على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الشراء، على أن يتم سداد أي مبالغ متبقية للمستثمر في حسابه الخاص لدى البنك متلقى الطلب.
- يتم إضافة قيمة الوثائق الجديدة المشتراه اعتباراً من بداية يوم الاصدار وهو بداية يوم العمل التالي ليوم التقييم.
- يكون للصندوق حق اصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاة احكام المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية وضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.
- يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى (آلي) بتسجيل عدد الوثائق المشتراه في حساب المستثمر بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الادارة.
- تلتزم الجهة متلقية طلب الشراء بتسليم المشتري ايصال يحتوي على المعلومات المطلوبة في شهادة الاكتتاب طبقاً للمادة (١٥٥) من اللائحة التنفيذية.
- لا تتحمل الوثيقة أي مصروفات أو عمولات شراء إضافية.

فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنيب الفرق بين سعر الوثيقة المعلن طبقاً للتقييم اليومي لصافي أصول الصندوق والقيمة الاسمية للوثائق المستردة أو المعاد بيعها في حساب فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق.

١٨. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يعتبر الطرف ذو علاقة إذا كان يسيطر على الطرف الأخر أو يكون له قابلية للتأثير على القرارات المالية أو التنفيذية أو تحت سيطرة مشتركة.
- يمتلك بنك المؤسسة العربية المصرفية (مؤسس الصندوق) عدد ٨٥ ٥٠٠ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٧٤,٧٨ جنيه مصري وإجمالي مبلغ ٦ ٣٩٣ ٤٨٩ جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٠ مقابل عدد ٨٥ ٥٠٠ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٠٤,٣٥ جنيه مصري بإجمالي مبلغ ٨ ٩٢٢ ١٦٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

صندوق إستثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية (ذو النمو الرأسمالي بالجنيه المصري)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ مارس ٢٠٢٠	طبيعة المعاملات	البيان
قائمة المركز المالي			
(١) بنك المؤسسة العربية المصرفية (منشئ الصندوق)			
٢ ٢٦٨ ١٣٥	٢ ٦٤٥ ٩٢٤	حساب جارى - مدين	
٨ ٩٢٢ ١٦٩	٦ ٣٩٣ ٤٨٩	مالك وثائق	
(٢) حملة الوثائق الذين تتجاوز ملكيتهم ٥٪ من صافي أصول الصندوق			
٩ ٠١٥ ٥٦٥	٦ ٤٦٠ ٤١٥	مالك وثائق	حامد فتحي حامد محمد
-	٦٦٠ ٤٣٦	مالك وثائق	وليد محمد السيد سليمان
٨٥٢ ٤٥٨	٦١٠ ٨٥٩	مالك وثائق	محمد محرم وجدي محمد
٦٧٣ ٥٩٨	٥٨٩ ٨٤٦	مالك وثائق	القاصر / ادهم ابو السعد
قائمة الدخل			
(١) بنك المؤسسة العربية المصرفية (منشئ الصندوق)			
٥٠ ٧٨٤	٢٦ ٩٢١	أتعاب وعمولات البنك	
(٢) مدير الاستثمار			
٤٦ ١٦٧	٢٤ ٤٧٤	أتعاب مدير الاستثمار	شركة ازيמות مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية
(٣) أمين الحفظ			
٤ ١٩٨	١ ٨٨٣	مصروفات اخري - عمولة الحفظ المركزي	البنك التجاري الدولي
١٩. إدارة المخاطر المالية			

صندوق أسهم

تمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والاستثمارات المالية والمدينون، كما تتضمن الالتزامات المالية الدائنون، ويتضمن إيضاح (20) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية أهم السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

مخاطر إدارة رأس المال

من سياسة مدير الاستثمار الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق تعمل على الحفاظ على حقوق حاملي الوثائق والدائنين وثقة السوق ومداومة التطوير المستقبلي للأعمال ويراقب مدير الاستثمار بصورة دورية القيمة الاستردادية للوثيقة من أجل الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق، ويقوم مدير الصندوق بما يلي:

- مراقبة عدد الوثائق المصدرة والمستردة بصورة دورية منتظمة بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة.
- إصدار واسترداد وثائق الصندوق حسب متطلبات نشرة الاكتتاب مع الحفاظ على الحد الأدنى للوثائق التي يمنع استردادها إلا في حالة انقضاء عمر الصندوق.

٢٠. السياسات المحاسبية الهامة

١٠-٢٠ تقييم المعاملات بالعملة الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم قياس فروق ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية بقائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن فروق القيمة العادلة للأصول والالتزامات المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٢٠-٢٠ الأدوات المالية

أ - التبويب

- الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر هو الأصل أو الالتزام المالي الذي تتوافر فيه الشروط والتالية:
- ١ - تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة وذلك بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى الزمني القصير.
- ٢ - تم تبويبه بمعرفة الشركة عند الاعتراف الأول لقياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يمكن للصندوق استخدام هذا التبويب فقط عندما يؤدي ذلك إلى الحصول على معلومات أكثر ملائمة.

ب- الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

ج - قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولي

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية -بعد الاعتراف الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

د- قياس القيم العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية (مستوي أول) للأداة المالية أو لأدوات مالية مثلية (مستوي ثاني) في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة (مستوي ثالث) لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

هـ- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

و- أرباح (خسائر) بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالصافي في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع والضرائب.

٣-٢٠ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٤-٢٠ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٥-٢٠ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٦-٢٠ الاعتراف بالإيراد

- يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الأسهم بقائمة الدخل في تاريخ صدور الحق في استلام مبالغ تلك التوزيعات.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- تتضمن الفوائد استهلاك خصم أو علاوة الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة على أدوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس المدة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويثبت العائد الإجمالي شاملاً ضرائب خصم المنبع إن وجدت.

٧-٢٠ المصروفات

- يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

٨-٢٠ توزيعات إلى حملة الوثائق

- يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالترام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٩-٢٠ وثائق صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

- تمنح وثائق الصندوق القابلة للاسترداد حملة الوثائق الحق في استرداد الوثائق المملوكة لهم والحصول على قيمة تلك الوثائق نقداً وفقاً لنصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في تاريخ الاسترداد.

١٠-٢٠ الضرائب

- تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها على الأرباح المحققة للصندوق على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

الضرائب الحالية

- تحسب الضرائب الحالية المستحقة على للصندوق طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مصر.
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية عن السنوات السابقة بعد إجراء الدراسة اللازمة وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

الضرائب المؤجلة

- الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف الفترة المالية التي يتم الاعتراف فيها بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي يتم بها تحقق أو تسوية القيم الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية.
- ويتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.
- ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

١١-٢٠ أتعاب مدير الاستثمار

أ - أتعاب الإدارة

- أتعاب بواقع ٠,٥ % (٥ في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحتسب هذه الأتعاب أسبوعياً ثم تجنب وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر.
- ب- أتعاب حسن الأداء
- أتعاب حسن الأداء بواقع ٧,٥٪ سنوياً من صافي أرباح الصندوق في ٣١ ديسمبر من كل عام وذلك إذا زادت تلك الأرباح عن ١٢٪ سنوياً بالمقارنة بصافي قيمة الوثيقة في بداية ذات العام وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائداً في العام يفوق هذه النسبة.

١٢-٢٠ عمولات البنك

- عمولة البنك مقابل خدمات الصندوق

تتمثل أتعاب وعمولات بنك المؤسسة العربية المصرفية (نتيجة قيامه بخدمات للصندوق) طبقاً لعقد الإدارة المشار إليه في البند السابق وكذلك نشرة الاكتتاب في أتعاب ثابتة بواقع ٠,٥٥٪ سنوياً من صافي أصول الصندوق (خمس ونصف في الألف) نظير إجراء عمليات التقييم اليومية وتحتسب هذه الأتعاب أسبوعياً ثم تجنب وتدفع في نهاية كل شهر.

١٣-٢٠ أتعاب شركة خدمات الإدارة

يستحق للشركة المصرية لخدمات الإدارة أتعاب نظير الالتزامات التي يقوم بها وذلك وفقاً للمادة (١٦٧) قرار وزير الإستثمار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣ وفقاً للآتي:

- أ- واحد في الألف سنوياً من صافي أصول الصندوق حتى يصل حجم الصندوق إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصري.
- ب- سبعة ونصف في العشرة الألف سنوياً من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ٢٠٠ مليون جنيه مصري و ٤٠٠ مليون جنيه مصري.

نصف في الالف سنويا من صافي اصول الصندوق إذا تخطى حجم الصندوق ٤٠٠ مليون جنيه مصري في حالة طلب ارسال كشوف حساب سنويا للعملاء بواسطة شركة خدمات الإدارة يسدد للشركة مبلغ خمسة جنيهات عن كل كشف حساب وتسدد عند تقديم مطالبة رسمية من الشركة بعد الإقفال الربع سنوي.

١٤-٢٠ أتعاب وعمولات أمين الحفظ

يتقاضى البنك التجاري الدولي نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ مركزي بواقع نصف في الالف سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لدى أمين الحفظ شاملة كافة خدماته وذلك نظير قيامه بجميع مهام أمين الحفظ وإدارة السجلات وتسدد شهرياً.

١٥-٢٠ أتعاب المستشار الضريبي

يستحق للمستشار الضريبي اتعاب سنوية بحد أقصى 15 000 جنيه مصري نظير قيامه بجميع الأعمال الضريبية المتعلقة بنشاط الصندوق.

١٦-٢٠ أتعاب مراقبي الحسابات

يستحق لمراقبي الحسابات أتعاب سنوية قدرها ٥٥ ٠٠٠ جنيه مصري لكل منهما ، بخلاف الضرائب القانونية المستحقة علي الخدمات المقدمة للصندوق .

١٧-٢٠ أتعاب لجنة الإشراف

تم تحديد مكافأة وقدرها 1 000 جنيه مصري لكل عضو عن كل جلسة وبحد أقصى 12 000 جنيه مصري سنوياً لأعضاء اللجنة المجتمعين.

١٨-٢٠ اتعاب الممثل القانوني لحملة الوثائق

- تم تحديد مكافأة وقدرها 3 000 جنيه مصري للممثل القانوني لحملة الوثائق سنوياً وتجدد تلقائياً ما لم يتم استقالته او تعيين رئيس جديد.
- تم تحديد مكافأة وقدرها 1 000 جنيه مصري لنائب ممثل القانوني لحملة الوثائق سنوياً وتجدد تلقائياً ما لم يتم استقالته او تعيين رئيس جديد.

١٩-٢٠ الحد الأدنى والأقصى لنسبة ملكية الجهة المؤسسة للصندوق

يخصص بنك المؤسسة العربية المصرفية مبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري كحد أدنى (المبلغ المجنب) ولا يجوز للبنك استرداد هذه الوثائق أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق وفي حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك زيادة أو خفض حجم مساهمته فيه مع مراعاة أحكام المادة (142) من الفصل الثاني من لائحة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والصادر بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧. على ألا تقل نسبة مساهمته في جميع الأحوال عن ٢٪ من إجمالي قيمة الوثائق أو مبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري أيهما أكثر.

٢١- أحداث لاحقة

إن حدث انتشار فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) في مطلع عام ٢٠٢٠ وتفشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم مسبباً اضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال، وتعتقد ادارة الصندوق أن هذا الحدث يعتبر من الأحداث الواقعة بعد فترة إصدار القوائم المالية و التي لا تتطلب تعديلات ، وفي هذه المرحلة المبكرة من الحدث الذي يشهد تطورات مستمرة ومتسارعة قام فريق عمل من إدارة الصندوق بتقييم الأثار المتوقعة على أعمال الصندوق داخل جمهورية مصر العربية،

وذلك لإجراء دراسة أولية بغرض مراجعة وتقييم المخاطر المحتملة، حيث أنه يصعب علينا تقديم أي تقدير حسابي للآثار المحتملة. ومع ذلك فإن إدارة الصندوق لا تتوقع حدوث آثار جوهرية على أعماله داخل جمهورية مصر العربية، وذلك في حال عودة الأمور إلى طبيعتها خلال فترة زمنية معقولة. هذا وإدارة الصندوق مستمرة في مراقبة الوضع في إطار أنشطتها وتزويد أصحاب المصالح بالتطورات وفقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح وفي حالة حدوث أي تغييرات جوهرية في الظروف الحالية، سيتم تقديم إفصاحات إضافية أو إقرار التعديلات في القوائم المالية اللاحقة والتي سيتم إصدارها خلال العام المالي ٢٠٢٠.